

قَرَارَات مَجْمَع اللِّغَةِ العَرَبِيَّةِ أَصُول اللِّغَةِ وَتَحْقِيقُ الأَلْفَاظِ وَالأَسَالِيبِ

الإستاذ محمد شوقي أمين
رئيس التحرير للجنة الأصول

قدمت لجنة الأصول بالمجمع الى مؤتمره المنعقد في فبراير سنة 1968 ما استقر عليه رأيا في جملة من أصول اللغة وفي عدة من الالفاظ والأساليب، واشتمل تقديمها على مذكرات وبحوث كتبها اعضاؤها في الموضوعات المعروضة .
وقد أقر المؤتمر ما عرضته عليه اللجنة ، ونشر كاملا مع البحوث والمناقشات في « مجموعة البحوث والمحاضرات » لمؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين .

في أصول اللغة :

واللجنة تأسيسا على ان ما اشتقه العرب من أسماء الاميان كثير ، كثرة ظاهرة ، وان ما ورد من امثلة في البحث الذي احتج به المجمع لاجازة الاشتقاق يربي على المائتين ، ترى التوسع في هذه الاجازة بجملة الاشتقاق من أسماء الاميان جازا من غير تقييد بالضرورة .

2 - جواز لحوق تاء التانيث لصيغة «العول» الصفة ، بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح .

عرض على المؤتمر في الدورة المتممة للثلاثين ان لجنة الأصول في دراستها للتذكير والتانيث انتهت الى ما يأتي :

« لا يجوز ان تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل للتانيث » ، فأقر المؤتمر ذلك .

1 - اطلاق جواز الاشتقاق من أسماء الاميان دون قيد الضرورة :

في انهاء دراسة اللجنة لكلمة « متحف » وتعليل ضبط ميمها بالفتح على أنها اسم مكان من التحفة ، استنادا الى قرار مجمعي في الاشتقاق من أسماء الاميان ، لوحظ ان القرار مقيد بالضرورة في لغة العلوم . وتذاكرت اللجنة في ذلك ، واصدرت القرار التالي :

وفيما يلي نصوص القرارات في أصول اللغة وفي تحقيق الالفاظ والأساليب :

أقر المجمع من قبل اجازة الاشتقاق من أسماء الاميان للضرورة في لغة العلوم ، كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد .

مصوغة من الافعال التي تقبل الاشتراك والمنافسة والمقابلة والمضادة والمساواة ، كالجلس والنديس والكليم والخصيم والمثيل والاكيل والخليل والخليط .
ولغاية الاقتراح الصوغ على هذا الوزن عند الحاجة .

وقد نشر بحثه في « مجموعة البحوث والمحاضرات » للدورة 33 . وقد راجعت اللجنة ما اورد الباحث من الامثلة ، وما اضافته من نظائرها ، ولاحظت ان بعضه مأخوذ من فعل ، وبعضه من فاعل ، وان الباحثين العلميين ربما ساء لهم ان يستعملوا وزن فعيل ليكون ايسر اصطلاحا من المفاعل ، وان كان قد شاع في الاستعمال : المفاعل الدرزي والمعامل الرياضي .

وانتهت اللجنة الى ما يأتي :

بصاغ « فعيل » لمعنى المبالغة او الصفة المشبهة ، كما يدل على المشاركة ، وعلى ذلك يجوز صوغ « فعيل » كدلالة على الاشتراك من الافعال التي تقبل ذلك ، وقد سمع من أمثله في نصيح العربية ما يجيز القياس عليه .

في تحقيق الالفات والاساليب :

1 - قدم الاستاذ الدكتور محمد كامل حسين عضو المجمع الى المجلس بحثا له بعنوان « اخطاء اللغويين » وذلك بجلسته 2 \ 5 \ 1966 ، ووزع البحث على الاعضاء بجلسته 16 \ 5 \ 1966 وقد احالته الى لجنة الاصول ونشر نصه في الجزء الثاني والعشرين من المجلة .

2 - وقد عرض الاستاذ الباحث لموقف اللغويين من اثر الدوق والاستعمال في تطور اللغات ووضعهم المبني قبل المعنى ، والصيغة فوق الدلالة ، وبذلك تخلف التفكير اللغوي عن مسابرة التقدم الفكري وتضمن البحث مناقشة في معنى الفصيح والانصح والشاذ ، وفي غضون البحث ذكرت امثلة من الالفات والاساليب للتدليل والبيان ، وختم البحث بسرد لما سجلته كتب فقه الالف من الكلمات في احوال اللين وصوره واطواره وما يطرأ عليه من تفسيرات ، واكثره مما لا وجود له في الواقع ، فالمعاني التي ذكرها اللغويون للكلمات من وضعهم ، وليست مما يجري في الاستعمال في رأي الاستاذ الباحث .

3 - وبعد ان درست اللجنة البحث ، تبين لها ان الاستاذ الباحث قد افاض في مسائل كلية ،

ولكن المؤتمر بعد ذلك احال الى لجنة الاصول بحوثا لبعض الاعضاء العاملين والمراسلين ، طالبوا فيها باجادة ذلك وهي :

(ا) المسألة الثانية من بحث الاستاذ محمد الحميد حسن في مؤتمر الدورة 31

(ب) المسألة الثالثة من بحث الاستاذ انيس المقدسي في مؤتمر الدورة 32

(ج) بحث الدكتور ابراهيم انيس في مؤتمر الدورة 32 (مؤتمر بغداد) .

(د) الاقتراح الثاني من بحث الدكتور مصطفى جواد في مؤتمر الدورة 33

وبعد ان درست اللجنة كل ما احيل اليها في هذا الموضوع ، وما قدمه في اتناء الدراسة الاستاذ الشيخ عطية الصوالحي والاستاذ عباس حسن من مذكرة مكتوبة انتهت الى ما يأتي :

يجوز ان تلحق تاء التانيث صيغة فعول بمعنى فاعل ، لما ذكره سيبويه من ان ذلك جاء في شيء منه ، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من ان امتناع التاء هو الغالب ، وما ذكره السيوطي في « الهمع » من ان الغالب الا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضي من قوله : « وما لا يلحق التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث : فعول » .

ويمكن الاستئناس في اجازة دخول التاء على فعول بان صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن ان تتحول الى صفات مشبهة ، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن ان تلحق المعنى الاصلي لها وهو المبالغة فتدخل عليها التاء ، جريا على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتانيث .

وعلى هذا يجري على تلك الصيغة - بعد جواز تانيثها بالتاء - ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث .

3 - جواز صوغ « فعيل » كدلالة على المشاركة :

احيل الى لجنة الاصول بحث قدمه الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع المراسل في مؤتمر الدورة 33 ، وقد حوى البحث جملة اقتراحات بني الاقتراح السادس منها على زهاء اربعين مثالا على زنة فعيل

وبسط آراءه فيها ، وان هذه المسائل مجال رحيب لتداول الراي وتنازع القول ، وليست مما يمكن البت فيه بفرار حاسم وحكم فاصل . ولكن ما جاء في البحث من امثلة الالفاظ والاساليب هو الذي يتسنى اجالة النظر فيه والوصول الى قرار .

وعلى هذا رأت اللجنة ان تدرس : ضبط كلمة « متحف » ، وتعليل ضبط « حدث » في تعبير « ما قدم وما حدث » وتحقيق استعمال كلمة « التبرير » وتحقيق استعمال « تقدم الى فلان بكذا » ، اى قدمه اليه او طلبه والتمسه ، وتحقيق استعمال « مفاعل » كمكابد ومكائد ، وتحقيق استعمال كلمة « سواء » مع « ام » ومع « او » بالهمزة وبغيرها ، وتحقيق استعمال كلمة « التقييم » بمعنى التقييم اى بيان القيمة .

وقد ناقشت اللجنة في هذه الالفاظ والاساليب ، واصدرت في كل منها قرارها بعد ان نظرت فيما كتب الاستاذ الباحث في شأنها ، وفيما قدمه كل من الاستاذ الشيخ عطية الصوالحي والاستاذ عباس حسن من مذكرة مكتوبة ، وهذا تفصيل القرارات :

(1) ضبط كلمة « متحف » :

كلمة متحف بضم الميم صحيحة من حيث القياس ومن حيث المعنى ، للدلالة على مستودع التحف ، والفعل اتحف ليس مقصورا على معنى اقطاع تحفة ، بل يصح ان يكون معناه ايضا عرضها للاطلاع عليها . وبناء على قرار المجمع جواز الاشتقاق من اسماء الايمان ، وقراره قواعد الاشتقاق من الجامد ، وما تراه اللجنة من التوسع في جواز الاشتقاق من اسم العين دون تقييد بالضرورة العلمية واستثنائها بان وجود الثلاثي المزيد في الفعل يشعر بالمجرد منه ، تقرر اللجنة انه يجوز ان يؤخذ من « تحفة » بمعنى شيء يقدم للالطاف فعل ثلاثي من باب نصر ، ومن مصدره يؤخذ اسم مكان على وزن مفعول - بفتح الميم والعين - فتكون كلمة « متحف » - بفتح الميم والحاء - صحيحة في الاستعمال بالمعنى المتعارف الآن بمكان ابداع التحف او عرضها .

(ب) تعليل ضبط « حدث » في تعبير « ما قدم وما حدث » :

1 - من فصيح العربية ما ورد من عبارة « اخذني من الامر ما قدم وما حدث » اى ملكني المم قديمه وحديثه . وقد جاء فعل « حدث » في هذه

العبارة مضموم الدال ، ونص اللغويون على ان الدال في حدث لم تضم الا في هذا الموضع ، وذلك لمكان قدم ويمبر من ذلك احيانا بالازدواج وحيانا بالاتباع . ومثله في فصح العربية كثير .

2 - وقد تناول نقاد اللغة بالبحث ما ورد من امثلة ذلك وناقشوا ما قيل في تخريجها فقبلوا بعضها وانكروا بعضها في تمحيص وتدليل ، ولم يكن فيما انكروه تخريج ضم الدال في « حدث » من تلك العبارة المسانورة .

3 - واما القول بان اللغويين اهلوا المعنى في تفسير هذه العبارة ، وان هناك باين لحدث : باب فعل بضم الدال وهو من الحدائفة ، وباب فعل بفتحها وهو من الحدوث ، فذلك لا سند له في نصوص اللغة ولا في شواهد الاستعمال . وقد اثبت اللغويون فعل حدث من باب نصر ، وذكروا لمصدره الحدوث والحدائفة معا ، ومعناه : وجود شيء كان معدوما او تقيض التقدم ، وكذلك ابتداء الامر وطراءه . ومنعوا ان يستعمل فعل حدث بضم الدال الا مقترنا بالفعل قدم ، كما سلف القول .

4 - على انه يتسنى تخريج استعمال « حدث » بضم الدال مستقلا ، باعتبار انه من باب تحويل الفعل الى فعل بضم العين ، لافادة المدح او اللوم او المبالغة مع اشرايه معنى التعجب ، ويقصد به الالتحاق بالفرائز كما يقال : علم الرجل اى صار العلم ملازما له كانه سجية فيه . وقد اجاز النحاة في كل فصل صالح للتعجب منه استعماله على فعل بضم العين بالمبالغة او التحويل اذا اريد التعجب مدحا او ذما او مبالغة .

(ج) تحقيق استعمال كلمة « التبرير » : في الممجم : « برحبه : قبل ، وتضمينه برره : جعله مقبولا » ، ومن ثم ترى اللجنة اجازة ما شاع من استعمال التبرير في معنى التسويغ استنادا الى قرار المجمع في قياسية تضييف الفعل للتكثير والمبالغة .

(د) تحقيق استعمال « تقدم الى فلان بكذا » ، اى قدمه اليه ، او طلبه ، او التمه :

ترى اللجنة ان اصل معنى « تقدم اليه » : دنسا منه واقترب ، وقد استعمل في معان منها قولهم : تقدم فلان الى فلان بكذا ، وهما متساويان ، او المتقدم اولى ، ويكون المعنى طلب منه او التمس ، ومنها قولهم : تقدم الى فلان بكذا ايضا ، والمتقدم اولى منزلة ، معناه حيثئذ : امره به ، وهذا كما يفرق في صيغة الامر بين الامر والدعاء والالتماس بالنظر الى

ز (تحقيق استعمال كلمة « التقييم » بمعنى
التقويم ، اى بيان القيمة :

الياء في كلمة « قيمة » اصلها واو ساكنة مكسورة
ما قبلها وكذلك كلمة « ديمة » من الدوام وعيد من
العود . والاصل في الاشتقاق من امثال هذه الالفاظ
ان ينظر الى اصل الحرف ، كما قال العرب في بعض
الاستعمالات . دومت السماء الا ان العرب ربما قطعوا
النظر عن اصل حرف الة ، ونظروا الى حالته
الراهنه ، كما قالوا : دبمت السماء في بعض
الاستعمالات وكما قالوا : عيد الناس ، اذا شهدوا
المعيد ، ولم يقولوا في هذه الكلمة : عود الناس تحاشيا
عن توهم انها من العادة . وعلى ذلك يجوز ان يقال :
قيم الشيء تقييماً بمعنى حدد قيمته ، للفرقة بينه
وبين قوم الشيء بمعنى عدله . وقد جاءت المقابلة
بين الواو والياء المشددتين للتخفيف في امثلة من
كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك .

حال المتكلم مع المخاطب ، والتعبير على هذا صحيح
في المعنيين .

ها تحقيق استعمال « مفاعل » بقلب الياء
همزة كمكاييد ومكائد :

تري اللجنة جواز الحاق المد الاصلى في صيغة
مفاعل بالمد الزائد في صيغة فعائل . وعلى هذا يجوز
في عين مفاعل قلبها همزة ، سواء اكان اصلها واوا ام
ياء فيقال : مكاييد ومكائد ، ومغاور ومغائر .

وا تحقيق استعمال « سواء » مع « ام » ومع
« او » بالهمزة وبغيرها :

يجوز استعمال « ام » مع الهمزة وبغيرها ، وفقاً
لما قرره جمهور النحاة ، واستعمال « او » مع الهمزة
وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء على
احضرت ام غبت - سواء على حضرت ام غبت -
سواء على احضرت او غبت - سواء على حضرت او
غبت . والاكثر في الفصح استعمال الهمزة وام في
اسلوب سواء .

